أطر إنفاذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

في سياق متطلبات الإصلاح المؤسسي لدى دول ما بعد النزاع المسلح

Disarmament, Demobilization and Reintegration Programs Frameworks' in the context of Institutional Reform requirements in Post-Armed Conflict Countries

Les Cadres pour les Programmes de Désarmement, de Démobilisation et de Réintégration dans le contexte des exigences de Réforme Institutionnelle dans les Pays sortant d'un Conflit Armé

تاريخ استلام المقال: 2019/01/25	تاريخ المراجعة: 2019/01/26	تاريخ القبول: 2019/05/14

د. سامية يتوجي

Dr. Samia Yattoudji

كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة محمد خيضر - بسكرة

Faculty of Law and Political Science - University of Mohamed KHIDER – Biskra

samia.yattoudji@univ-biskra.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بحث الأطر القانونية لإدارة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق سعي دول ما بعد النزاع إلى ضمان حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في عدم تكرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إنفاذ آلية الإصلاح المؤسسي، والتي تتضمن إزالة الأسلحة من أيدي أعضاء الجماعات المسلحة غير النظامية، وفصل المقاتلين عن مجموعاتهم ومساعدتهم على الاندماج من جديد كمدنيين في المجتمع الانتقالي، بالإضافة إلى دعم الجنود المقاتلين السابقين وأولئك المرتبطين بالجماعات المسلحة ماديا ومعنويا واجتماعيا، حتى يصبحوا فعاليين في عملية إعادة بناء السلام في دولهم، وعادة ما يرتبط إنفاذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الدول الانتقالية بعدد من الشروط المسبقة، خاصة منها: التوقيع على اتفاق سلام ينص على نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج؛ ومنح الثقة للأطراف في عملية السلام والاستعداد للمشاركة في هذه العملية؛ وضمان الحد الأدنى للأمن والسلم المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: دول ما بعد النزاع - العدالة الانتقالية - الحق في عدم التكرار - الإصلاح المؤسسي - برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

Abstract:

The aim of this study is to examine the legal frameworks for the management of disarmament, demobilization and reintegration programs in the context of post-conflict countries seeking to ensure the right of victims of human rights violations to non-repetition through the institutional reform mechanism by working to remove weapons from members of armed groups, And to support ex-combatants and those associated with armed groups, to become effective in the peace process. The implementation of DDR programs in transitional countries is linked to a number of preconditions, To a peace agreement that provides for disarmament, demobilization and reintegration, to give confidence to the parties to the peace process and to prepare to participate in this process and to ensure a minimum security.

On this basis, the following major research problem is raised: **What are the foundations of post-conflict countries in their quest to ensure the right not to repeat human rights violations through the enforcement of disarmament, demobilization and reintegration programs?**

To study disarmament, demobilization and reintegration as one of the fundamental frameworks within the institutional reform of post-conflict countries through their application of restorative justice mechanisms, the descriptive approach and the analytical approach have been employed, through which they are articulated by defining their concept and defining frameworks for designing and enforcing their programs Its location and its relationship with other transitional justice mechanisms.

Following the general course of this research study, the following results were obtained:

- Disarmament, demobilization and reintegration programs as a whole are aimed at containing the post-conflict residues of transitional societies and States in that the continued possession of weapons by armed persons recruited into irregular armed groups after the conflict is a serious threat to Internal stability and smooth and smooth transition.

- The design of disarmament, demobilization and reintegration programs in a manner consistent with the political, social, economic and security environment of each post-conflict State is demonstrated to facilitate the acceleration of the transition process and the attainment of peace-building.

- Disarmament, demobilization and reintegration programs in war-torn and conflict-torn countries are often complex and long-term, especially since they often lack the legal, economic, security, logistical, political and technical infrastructure required by DDR programs. True, these countries are exposed to more risks of division and dispersion in the future.

On the basis of the above research findings, a number of recommendations and suggestions could be formulated:

- The international community, States and intergovernmental and non-governmental organizations, should provide the necessary and appropriate support to States emerging from conflict to design and implement subsequent programs of disarmament, demobilization and reintegration, particularly as they are often environments that lack the necessary stability and stability.

- Emphasis should be placed on the direct and effective focus of post-conflict States in designing and enforcing disarmament, demobilization and reintegration programs for the groups most affected by the conflict, especially child combatants who have been illegally recruited into the armies, and expeditiously disarm and demobilize them And to integrate them in a healthy manner in society in order to ensure their future.

Key words: Post-conflict countries, Transitional Justice, The right to Non-repetition, Institutional Reform, Disarmament, Demobilization and Reintegration Programs.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'examiner les cadres juridiques régissant la gestion des programmes de désarmement, de démobilisation et de réinsertion dans le contexte des pays sortant d'un conflit cherchant à garantir le droit des victimes de violations des droits de l'homme de ne pas se répéter grâce au mécanisme de réforme institutionnelle en: œuvrant à retirer les armes des membres des groupes armés et à soutenir les ex-combattants et les personnes associées à des groupes armés afin de devenir efficaces dans le processus de paix. La mise en œuvre des programmes de DDR dans les pays en transition est liée à un certain nombre de conditions préalables. Un accord de paix prévoyant le désarmement, la démobilisation et la réinsertion, donne confiance aux parties au processus de paix et se prépare à participer à ce processus et à assurer un minimum de sécurité.

Mots clés: Pays sortant d'un conflit, Justice transitionnelle, Droit de ne pas se répéter, Programmes de réforme institutionnelle, de désarmement, de démobilisation et de réintégration.

مقدمة:

لقد أصبحت المراحل الانتقالية من عملية السلام التي تمر بها دول ما بعد النزاع، والتي تسمى بمرحلة نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج Disarmament, Demobilization and Reintegration، جزءا لا يتجزأ من عملية توطيد أركان السلام في مرحلة ما بعد النزاع لدى الدول الانتقالية، على اعتبار أنها تشكل عنصرا بارزا ومهما في عمليات حفظ السلام خلال السنوات العشرين الماضية لدى العديد من دول ما بعد النزاع، وتمثل أنشطة DDR عناصر بالغة الأهمية في كل من عمليتي تحقيق الاستقرار الأولي للمجتمعات المنقسمة، والتوجه نحو تنميتها على المدى الطويل، لذلك وجب أن تدمج مقتضيات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كامل عملية السلام بدءا من المفاوضات وانتهاء بجهود الفواعل الدولية والوطنية من أجل حفظ السلام ومتابعة بناءه[1].

ويتأسس تبرير أهمية البرامج DDR التي تنفذ خلال الفترات الانتقالية على واقع تصعيد استخدام وتوفر الأسلحة مع اندلاع النزاعات العنيفة، خاصة خلال الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية، أين يلجأ المقاتلون والمدنيون على السواء إلى امتلاكها واستخدامها، بما يترتب معه صعوبة إعادة بناء السلم ويزداد خطر العودة إلى النزاع وتكرار وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، لذلك تولى كيفية نزع السلاح من مجموعات المقاتلين أهمية كبرى خلال مفاوضات السلام الرسمية، بالإضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بكيفية تسريح الوحدات المقاتلة (الجنود والمقاتلين السابقين) ومساعدتهم على الانتقال إلى الحياة المدنية وإعادة ادماجهم[2].

وعلى هذا الأساس، يتم طرح الإشكالية البحثية الرئيسية التالية: ما هي الأسس التي تستند عليها دول ما بعد النزاع لدى سعيها لضمان الحق في عدم تكرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إنفاذ برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم؟ والتي يمكن أن يستنبط منها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمصطلح "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"؟
- كيف يتم تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما يتناسب مع خصوصية كل مجتمع انتقالي وكل دولة ما بعد نزاع على حدة؟
- ما موقع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن تدابير وآليات العدالة الانتقالية باعتباره أحد مقتضيات الإصلاح المؤسسي؟

ولدراسة مضمون عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، باعتبارها واحدة من الأطر الجوهرية ضمن الإصلاح المؤسسي الذي تمر به دول ما بعد النزاع، من خلال تطبيقها لآليات العدالة الانتقالية التصالحية، تم توظيف المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والتي من خلال تفصيلها تم ضبط مفهوم مصطلح "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"، وتحديد أطر تصميم وإنفاذ برامجها، وتتبع موقعها وعلاقتها بآليات العدالة الانتقالية الأخرى، وذلك ضمن النقاط البحثية الثلاث التالية.

أولا: مفهوم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تجد تأسيسها القانوني في ميثاق الأمم المتحدة من خلال ما أقرته، بمتنه، من جوانب حفظ السلم والأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان والقيام بالعمليات الإنسانية[3]، وعلى الرغم من كثرة المشككين في فعالية عملية DDR، لكونها تفشل في تحقيق أهداف العدالة الانتقالية، خاصة من حيث أنها:

- لا تتيح للعدالة من أي نوع كانت البحث في قضايا الماضي، خاصة في ظل وجود سياسة متعمدة بعدم إبلاغ المعلومات المتوفرة والتي تتيح التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة؛

- تخلق إحساسا عميقا بعدم العدالة لدى الضحايا الذين يرون أن المجتمع الدولي يضمن إفلات المذنبين بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من المساءلة والعقاب، بل ويخصص لهم أيضا مبالغ مالية كبيرة لإعادة إدماجهم في المجتمع، وإتاحة الفرص للقادة منهم في تولي مناصب سامية في الدولة، خاصة قطاع الأمن[4].

إلا أنه يثبت أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تعد من أهم الخطوات الواجب اتخاذها في عملية السلام، في سياق إنفاذ دول ما بعد النزاع لحق الضحايا في ضمان عدم تكرار وقوع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال آلية الإصلاح المؤسسي، لذلك فإنه حال نجاحها ستكون المفتاح للانتقال الفعال من حالة الحرب إلى السلام الدائم بضمان عدم التكرار[5]، وللتوصل إلى مفهوم دقيق لمصطلح DDR، وجب تعريف مفرداته متفرقة ومجتمعة، ومن ثم تحديد خصائصه ووصف أهدافه.

01- تعريف مصطلح "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"

يمكن تتبع مفهوم نزع السلاح والتسريح واعادة الادماج، من خلال دراسة مكونات الثلاث منفردة ومنفصلة، وإن كانت تتداخل لدى إنفاذها مع بعضها البعض، وتعرف الكلمات المفتاحية الثلاث لمصطلح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بأنها:

أ- نزع السلاح (Disarmament): يعرف المصطلح بأنه: "عملية جمع الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات والأسلحة الخفيفة والثقيلة من المحاربين في منطقة النزاع، وفي أحيان كثيرة من السكان المدنيين، وتوثيقها وتحديدها ومن ثم التخلص منها، وتشمل عملية نزع السلاح أيضا تطوير برامج إدارة السلاح بشكل مسؤول"[6]، وتتم هذه العملية في أماكن مخصصة يتم الاتفاق عليها خلال مفاوضات السلام[7]، وعادة ما تنتزع الأسلحة إما عن طريق القوة أو الشراء أو السيطرة بالإقناع[8].

ب- التسريح (Demobilization): يعرف بأنه: "الإعفاء الرسمي للمقاتلين الفعليين من القوات المسلحة والجماعات المسلحة"[9]، كما يعرف أيضا بأنه: "تفكيك للتشكيلات العسكرية على المستوى الفردي وتسريح المقاتلين من التعبئة العسكرية التي تستدعي إليها الدولة"[10].

وعلى ذلك، فإن التسريح عملية تتم بعد نزع السلاح يقصد بها فك الارتباط بين المقاتلين المسلحين والمجموعات التي ينتمون إليها بسبب القتال وبين حيازتهم للأسلحة، ويتم التسريح وفق نصوص اتفاق السلام الموقع بين أطراف النزاع، ويتم وضع خطط لاحقة على عمليتي المسح والإحصاء لأعداد المقاتلين وأماكن إقامتهم وأهليتهم الاجتماعية والنفسية، يتم من خلالها العمل على استيعاب احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وتلبيتها بسرعة، خشية التقلبات أو المشاكل وسط المقاتلين المسرحين[11].

وعادة ما يتم تسريح المقاتلين السابقين خلال فترة زمنية محددة تقسم على مرحلتين:

أول مرحلة منه، تمتد من بدء عملية تسريح المقاتلين الأفراد وتجميعهم في مراكز مؤقتة، إلى تقسيمهم إلى مجموعات تقيم في مخيمات مخصصة لهذا الغرض؛

أما *المرحلة الثانية*، فتشمل تسليم المقاتلين السابقين المسرحين حزم دعم قبل إعادة الدمج ذا المدى الطويل، ويطلق عليها عملية إعادة الإسكان، والتي لا يمكن أن تستمر لأكثر من سنة واحدة، بما فيها إنفاذ إجراءات الانتقال الآمن؛ وتوفير الطعام والمأوى والملابس؛ وتقديم الخدمات الصحية؛ وضمان التعليم والتدريب والتوظيف القصير المدى؛ ومنح المساعدات العينية أو المالية[12].

ج- إعادة الادماج (Reintegration): تعرف بأنها: "عملية يكتسب من خلالها المقاتلون السابقون الوضع أو المركز المدني، بصفتهم مواطنين عاديين، ويحصلون بمقتضى ذلك، على عمل مناسب ودخل دائم ويشاركون في التدرب على المهارات والقيام بمشاريع انمائية وبعثات"، وتتميز مرحلة إعادة الإدماج بأنها عملية سياسية اجتماعية اقتصادية ذات إطار زمني مفتوح تتم بصفة رئيسية في المجتمعات المحلية الانتقالية، وتعتبر بمثابة جزء هام من الجهود الرامية إلى السعي نحو التنمية العامة للبلاد، باعتبارها مسؤولية يتحملها المجتمع الانتقالي[13].

وعلى ذلك، فإن مفهوم إعادة الادماج للمقاتلين السابقين، يقوم على إنشاء جهات وهيئات تتخصص بإعادة تأهيلهم نفسيا واجتماعيا واقتصاديا، بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية، والعمل على إعادتهم وإدخالهم في المجتمع الانتقالي، مرة أخرى بطريقة لا تؤدي إلى حدوث إشكالات مجتمعية مستقبلا، نتيجة لإعادة إدماجهم فيه، سواء بسبب سلوك المقاتلين السابقين أنفسهم؛ أو من خلال رد الفعل المتوقع من المجتمع ذاته اتجاههم[14].

وبتتبع كيفيات إنفاذ هذه المصطلحات القانونية ،مجتمعة، فإن عمليات نزع السلاح من جهة، والتسريح من جهة ثانية، وإعادة الادماج من جهة ثالثة، تعمل على إقرار أوضاع ما بعد الحرب أو النزاع أو الاضطراب الداخلي، وتتحدد العناصر الأساسية لصياغة تعريف جامع مانع لمصطلح *"نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"*، في كونها:

أ- تتعامل مع قضايا نزع وإدارة السلاح والسيطرة عليه، والتي تتم على المديين الطويل والقصير؛

ب- تحول الجنود العسكريين (غير النظاميين والنظاميين) المسرحين من مقاتلين إلى مواطنين عاديين منتجين، من خلال تصميم وإنفاذ برامج محددة يتم فيها إعادة هيكلة تنظيم القوات المسلحة وتقليل حجمها، وحل الجماعات المسلحة غير النظامية والميليشيات والعصابات وتحويلها إلى الوضع المدني؛

ج- تعمل على استدامة عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، من خلال ربطها مع برامج الدولة لإعادة البناء والتعمير والتنمية في فترة ما بعد الحرب؛

د- تحقق الهدف النهائي من عملية DDR، وهو الحيلولة دون تكرار وقوع النزاع مرة أخرى، على اعتبار أنها في حد ذاتها تعد جزء من عمليات حفظ السلام متعددة المهام، من حيث هي إجراء وقائي استباقي، يستهدف منع تكرار ارتكاب انتهات حقوق الإنسان، من جهة، ويمنع انتكاس عملية السلام على اعتبار أنها تحاول معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، من جهة أخرى؛

هـ- تضمن تجاوب برنامج DDR مع الاحتياجات الملحة لدول ما بعد النزاع ومع الظروف السائدة في كل منها باختلاف أولوياتها في التنفيذ[15]، من حيث أن تفكيك الوحدات المقاتلة ونزع السلاح منها، وإنهاء عمل المقاتلين السابقين، وضمان عودتهم إلى عائلاتهم، وإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، غالبا ما تكون عملية صعبة وتتطلب وقتا طويلا[16]؛

و- المساهمة في بناء السلم والأمن والاستقرار من أجل الانعاش الدولة والمجتمع بعد انتهاء النزاع، عن طريق تجريد المحاربين من الأسلحة، وتحريرهم من البنيات العسكرية، ومساعدتهم، تدريجيا، في الاندماج اجتماعيا واقتصاديا عن طريق إيجاد سبل لكسب العيش الكريم، بعيد عن وصمة العار التي يمكن أن يحملهم إياها مجتمعهم[17].

تأسيسا على ما سبق، يعرف مصطلح *نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم (DDR)* في حد ذاته، بأنه عبارة عن: *"مجموعة محددة من العمليات التي تتم في المرحلة التي تلي النزاع والتي يتم من خلالها بناء السلام، عن طريق:*

- عمليات نزع وجمع الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات والأسلحة الخفيفة والثقيلة التي بحوزة المقاتلين والسكان المدنيين في منطقة النزاع، والسيطرة عليها أو التخلص منها؛

- وتسريح المقاتلين عن طريق حل القوات المتحاربة لهيكلتها العسكرية أو خفض عددها، والتمهيد لعودة المحاربين القدامى تدريجيا إلى الحياة المدنية؛

- وإعادة ادماج المقاتلين في المجتمع باعتمادهم وذويهم نمط حياة مدنية منتجة للتكيف اقتصاديا واجتماعيا مع مرحلة ما بعد النزاع، وغالبا ما يتم ذلك بإدراجهم في قوات الأمن المحلي"[18].

02- خصائص برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تتميز برامج DDR بعدد من الخصائص والمميزات الأساسية، بما فيها:

أ- الارتكاز على الأفراد، من حيث أن تحديد المعايير التي تقرر المستفيدين من برامج DDR خاصة في الحالات التي تتورط فيها المجموعات المسلحة يعتبر أمرا أساسيا من أجل السعي لتحقيق أهداف هذه البرامج، لذلك يجب تصميم معاييرها بعناية، وأن تكون عملية التدقيق جاهزة للاستخدام في مراحل نزع السلاح والتسريح.

وتتحدد خمس فئات أساسية من الأشخاص المعنيين ببرامج DDR، هم: المقاتلون، بما فيهم الأطفال والنساء المرتبطين بالقوات العسكرية أو المجموعات المسلحة غير النظامية، والأشخاص/المدنيين الذين يقومون بأدوار غير قتالية في النزاع، والمقاتلون السابقون ذوي الاعاقات والأمراض المزمنة، والتابعون/ المعولون، ومن أجل تزويد كل مجموعة منهم بأفضل المساعدات يتوجب تبني مختلف الاستراتيجيات العملية التي تتعامل مع الحاجات الخاصة بكل منهم[19].

ب - *المرونة والشفافية والمسؤولية*، والتي تقتضي العناصر التالية:

- الالتزام بالمعايير الدولية لـ DDR، وتكييف برامجها لتلائم دولة ما بعد النزاع، أو الاقليم الذي تطبق فيه، وأن تكون يسيرة الاستجابة للحالات سريعة الانتشار أو الظروف غير المتوقعة؛
- تنفيذ برامج DDR بطريقة تكون المعلومات فيها متوافرة ومفهومة من قبل المساهمين والمستفيدين منها والشركاء والمانحين، وأن تكون في الحدود المطلوبة لحماية الخصوصية وضمان الأمن؛
- مسؤولية برامج DDR أمام المانحين الدوليين والشركاء المحليين والمستفيدين منها، عن طريق ضمان رقابة وتقييم مستمرين لجميع عمليات DDR وعمليات التمويل[20]؛

ج- *التكامل*، عادة ما تتكون برامج DDR من ضمن حزم عمليات حفظ السلام وبناءه في دول ما بعد النزاع، وكذا جهود التنمية والتعافي، والتي ينخرط فيها العديد من الفاعلين العسكريين الوطنيين والدوليين، وأجهزة الأمن والمؤسسات المدنية، لذلك فإن وضع هذه البرامج يتطلب نهجا متكاملا يضم: التخطيط، وإنشاء البرامج الفرعية، والتمويل والدعم المشترك المركزي واللامركزي، وإنشاء صلات مناسبة وكافية مع البرامج المرتبطة، مثل التعافي الاقتصادي وإعادة الاعمار وسيادة القانون[21].

د- *الجودة في التخطيط*، يجب أن تكون برامج DDR جيدة التخطيط والهندسة، لضمان جودة الخدمات المقدمة للمقاتلين السابقين، وتجنيبها المعوقات التي من شأنها التأثير على حسن سيرها وسلاستها[22]، حيث تعتمد على إجراءات محددة تشمل:

* إحصاء طوعي لتوفير المعلومات عن المقاتلين السابقين من أجل إنشاء قاعدة بيانات؛

* تقييم احتياجات المقاتلين المسرحين من أجل تحديد المتطلبات والتوقعات المادية، لتخطيط إعادة إدماجهم في المجتمع بعد النزاع؛

* إصدار وثائق تعريفية وثبوتية للمقاتلين السابقين المسرحين، لتمكينهم من استخدامها كأوراق هوية ووثائق لإثبات التسريح، في سياق إقرار أحقيتهم في الحصول على المنح والفوائد التي تمكنهم من الاندماج مجددا في المجتمع[23].

03- أهداف برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماجإن الهدف من عملية DDR، في عمومه، هو الإسهام في الأمن والاستقرار في بيئات ما بعد النزاع، حتى يمكن بدء عمليات الإنعاش والتنمية، والمساعدة على تهيئة بيئة ملائمة ومواتية ومنسجمة وجاهزة للتمكن من الاضطلاع بالعملية السياسية وعملية السلام، وذلك بمعالجة مشكلة الأمن التي تنشأ عندما يحاول المحاربون السابقون التكيف مع الحياة الطبيعية، خلال فترة الانتقال الحيوية من النزاع إلى ما بعده، كما تقدم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الدعم الضروري والمستحق، للمحاربين السابقين، ليصبحوا مشاركين نشطين وفعاليين، في عملية إعادة بناء السلم المجتمعي والوطني، من خلال نزع الأسلحة من أيدي المحاربين، وإخراجهم من الهياكل العسكرية، ودمجهم اجتماعيا واقتصاديا في المجتمع الانتقالي[24].

وبهذا المفهوم، تعتبر عملية DDR عملية معقدة وذات أبعاد متشعبة سياسيا وعسكريا وأمنيا وانسانيا واجتماعيا واقتصاديا، تسعى إلى التعامل مع المخلفات الأمنية للنزاع، والتي تنتج عن ترك المقاتلين دون مصادر لدخل من أجل حياة كريمة لأنفسهم ومن يعولونهم، أو شبكات دعم نفسي أو اجتماعي، لذلك فإن البرامج المتضمنة لهذه العمليات لها عدة متطلبات تضمن الوصول إلى تحقيق أهدافها، بما فيها:

أ- برامج DDR ما هي إلا مستوى واحد من العديد من عمليات التدخل لتثبيت الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، وعليه لا بد من التخطيط والتنسيق له بدقة كجزء من جهود سياسية وانشائية تحدث بذات الوقت؛

ب- وجوب أن تتعامل عمليات DDR بشكل كامل مع جميع أوجه نزع السلاح وضبطها وإدارتها، فبينما تركز برامج DDR على الاستقرار الفوري لدول ما بعد النزاع، فإن الاستقرار على المدى البعيد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برامج مسؤولة ومدروسة بعناية لنزع الأسلحة؛

ج- بجب أن تدعم برامج DDR عملية تحويل المقاتلين إلى مواطنين منتجين، وهذه العملية تبدأ في مرحلة التسريح حيث يتم خلالها تفكيك بنية القوات أو المجموعات المسلحة، خاصة غير النظامية منها، ومن ثم يتمتع المقاتل السابق بالوضع المدني بشكل رسمي؛

د- تصمم برامج DDR لتحقيق إدماج مستمر، ولكنها قد لا تتمكن من ذلك بمفردها، بما يستلزم ربطها بعملية أكبر من التنمية وإعادة البناء والإعمار الوطني؛

هـ- الهدف النهائي من DDR هو منع عودة النزاع العنيف، أي جعل السلام غير قابل للنقض، من أجل ذلك فإن على برامج DDR أن تشجع تنمية شعور مجتمعي بالاطمئنان والثقة والقدرة على التعامل مع جذور النزاع؛

و- بسبب تميز برامج DDR بالمرونة، أين يجب تكييفها بما يلائم حاجات كل دولة وإقليم بحد ذاته، لذلك فإنه ليس من الضروري تطبيق جميع جوانب برامج DDR في كل دول ما بعد النزاع، ولا يتم تنفيذها بنفس الترتيب في كل حالة[25].

***ثانيا:* أطر تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج لدى دول ما بعد النزاع**

غالبا، لا يتوقف النزاع المسلح بشكل دائم بمجرد توصل أطرافه إلى تسوية سياسية أو توقيع اتفاقية سلام، بما يستدعي معالجة المشاكل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية مبدئيا قبل التأكد من أن خطر عودة الدولة إلى النزاع خلال الفترة المباشرة التي تليه؛ قد زال نهائيا، لذلك لا بد من تقرير ما إذا كانت برامج DDR بعينها، هي الأكثر ملائمة للإستجابة لحالة معينة بذاتها، فإذا تم تقرير ذلك، فإن أي عملية يجب أن تكون مبنية على تحليل للأسباب الجذرية للنزاع وطبيعته والمخلفات السياسية التي تلته[26].

ويتم عادة التفاوض حول من يتولى تصميم برامج DDR باعتبارها جزءا من محادثات السلام في مرحلة ما بعد النزاع، ومن ثم صياغتها وإدراجها ضمن اتفاقيات السلام بين الأطراف المتحاربة لاحقا، أين تقوم الحكومات الوطنية في دول ما بعد النزاع بالمشاركة بشكل مباشر في تخطيط لها وتنفيذها مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والدول المانحة، وتقوم الأمم المتحدة بدور هام بوصفها طرف ثالث وسيط يتولى مراقبة هذه العمليات، كما فعلت في دول مختلفة مثل البوسنة وكمبوديا والسلفادور وموزمبيق، وفي بعض الحالات يكون هناك هيئة حفظ سلام معينة من طرف الأمم المتحدة مسؤولة عن نزع السلاح والتسريح، في حين يشارك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في المراحل الأولى، ويكون مسؤولا عن اعادة الادماج، وتؤدي الدول المانحة والحكومات الأجنبية وظائف مهمة، ففي حالة السلفادور تولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مهام تصميم برامج DDR[27].

ولدى قيام الأطراف المعنية بتصميم برامج DDR، يتوجب عليها مراعاة عدد من المؤشرات الأساسية التي تتناسب مع طبيعة وظروف النزاع لدى كل دولة انتقالية على حدة، من حيث أن تجسيد عمليات DDR في دول ما بعد النزاع يتوقف على توافر عدد من الشروط التي تسبقها، خاصة منها: التوقيع على اتفاق سلام مؤسس على التفاوض يوفر إطارا قانونيا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج؛ والثقة في عملية السلام؛ وتوفر الرغبة من قبل أطراف الاتفاق في الاستعانة ببرامج DDR؛ والعمل على الوصول إلى الحد الأدنى من الأوضاع الأمنية ووقف العمليات العدائية[28].

ويتحدد مضمون هذه المؤشرات في محتوى الجدول رقم 01 أدناه:

جدول رقم 01: المؤشرات الأساسية لتصميم برامج DDR في دول ما بعد النزاع

المعلومات والتوعية	- إعداد استراتيجية للمعلومات والتوعية؛ - تكييف الاستراتيجيات لتتلاءم مع حاجات مختلف الأشخاص واستخدام طرق اتصال متعددة وملائمة محليا.
استراتيجية الانتقال والمغادرة	- تحديد استراتيجيات الانتقال والمغادرة؛ - بناء تحويل البرامج والخدمات إلى الحكومة و/أو المنظمات غير الحكومية و/أو القائمين على استراتيجية لتنمية القدرة.
السلامة والأمن	- ضبط برتوكول الأمن والسلامة من المخاطر وأمن وسلامة العمليات قبل أنشطة التخطيط والتطبيق؛ - الاهتمام بالمخاوف الأمنية في الخطط العملية، بما فيها وضع معايير لبدء وتأخير وإلغاء وإيقاف الأنشطة والعمليات.
التنسيق	- تحديد العقبات التي تواجه التنسيق الفعال بين وكالات UN وبرامجها ومنظماتها؛ - تركيز جهود التنسيق على ايجاد إطار عمل استراتيجي وآليات تمويل مشتركة، وكيفيات للتشاور واتخاذ القرارات.
التقييم المستمر والمراقبة	- بناء التخطيط على تقييمات شاملة مسبقة؛ - تعزيز عملية جمع البيانات التفصيلية الشاملة بواسطة أنظمة إدارة المعلومات؛ - إعمال آليات رقابة وتقييم داخلي وخارجي.

المصدر: إيفان كونوار، نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج، ص ص 18 و19.

في سياق المؤشرات المحدد في الجدول أعلاه، يجب أن تستند عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج على تحليل موضوعي لدراسة الأسباب الجذرية التي أدت إلى اندلاع النزاع باعتبارها عملية تصاحب الفترات الانتقالية بعد انتهاء النزاع، خاصة منها نمط النزاع وبيئته[29]، بما في ذلك:

1) تحجيم القوات الحكومية أو القوات المسلحة: فقد تطلب بعض الحكومات المساعدة بعد النزاع في تقليص حجم أو تدريب جيوشها وإعادة بناء البنية التحتية المؤسساتية الداعمة لها، وإدارة حالات نزع الأسلحة وأنشطة التسريح والتنسيق في عملية إعادة الادماج كما حصل في حالات كمبوديا ورواندا وكوسوفو؛

2) حل وتسريح القوات المسلحة والميليشيات غير النظامية: يمكن إنفاذ برامج DDR عندما يكون هناك أعداد كبيرة من المجموعات المسلحة أو الميليشيات مع ضعف السيطرة والتحكم الحكومي عليهم، أو عدم وجود منظمة أو بنية رسمية لها، أو في حال الاعتماد على أشخاص تنقصهم الكفاءة بسبب حصولهم على تدريب بسيط أو انعدامها أصلا؛

3) نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج دعما لتطبيق القانون: تصمم برامج DDR لتدعم تطبيق القانون وإعادة تثبيت التشريعات والقوانين التي تتحكم في امكانية انتشار الاسلحة مجددا حال توقف النزاع، وتأسيس مناطق خالية من السلاح في مقابل مساعدات تنموية واقتصادية، أو توفير العفو لحائزي الأسلحة بشكل غير شرعي[30].

وفي هذا الإطار، يوجد نوعان من الاستراتيجيات تتبع عملية نزع السلاح هما:

أ- استراتيجية نزع السلاح ذات المدى القصير، إن برنامج DDR ،يعنى باستدامة السلام واستمراريته، ومن أهم عناصره السيطرة على السلاح، من حيث أن انتشار الأسلحة الصغيرة أو الخفيفة غير المشروعة تعد بحق مشكلة تهدد سلامة وأمن المجتمعات الانتقالية وتنميتها السياسية والاقتصادية، لذلك يتوجب السيطرة الفورية على السلاح كليا متى توفرت عوامل التزام الأطراف الموقعة على اتفاقيات السلام بمقتضاها، وسيطرة أطراف النزاع على المقاتلين السابقين، مع ضرورة التأسيس لاقتناع المقاتلين أنفسهم بضرورة وضع السلاح جانبا، وجدوى السعي لبناء السلم الوطني، في ظل توفر الثقة والشفافية بين الأطراف كافة؛

ب- استراتيجية نزع السلاح ذات المدى الطويل، الهدف من نزع السلاح هو خلق بيئة آمنة، ولا يتم ذات في فترة قصيرة من الزمن، من حيث أن التسريع غير المخطط له في نزع السلاح قد يؤدي إلى عودة العنف بين المقاتلين السابقين المسرحين، خاصة إذا لم يسبقه دعم اقتصادي واجتماعي، وما لم يتم البدء في عملية إعادة الادماج بذات سرعة نزع السلاح، وفي حالات أخرى قد يتطلب الأمر إعادة إدماج المقاتلين في المجتمع الانتقالي، حتى قبل البدء في عمليات تسريحهم من التنظيمات المسلحة أو حتى نزع السلاح منهم، خاصة في حال عدم توفر الأمن في دولة ما بعد النزاع، كما حدث في يوغسلافيا سابقا[31].

ثالثا: موقع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج ضمن آليات العدالة الانتقالية

إن العلاقة بين برامج DDR وبقية آليات العدالة الانتقالية الأخرى تختلف بحسب السياق الوطني وطبيعة النزاع والكيفية التي انتهى بها، ودور المجتمع الدولي في دعم عملية إعادة الإعمار، من بين عوامل أخرى، والتي تتحدد في التالي:

01- قد يؤدي بدء برامج DDR في فترة ما بعد النزاع قبل إنشاء عمليات العدالة الانتقالية الأخرى إلى تقييد ترابطهما؛

02- لكل من عمليات DDR والعدالة الانتقالية مكونات أساسية مختلفة، إذ تستهدف الأولى منهما المقاتلين السابقين أما الثانية فتركز على الضحايا والمجتمع الانتقالي بوجه أعم؛

03- متى ما تم الربط بين عمليات DDR وآليات العدالة الانتقالية على نحو ملائم، يمكن لكل منهما أن تعزز الأخرى بصورة إيجابية، فيمكن حينها لعمليات DDR أن تسهم في ضمان الاستقرار اللازم لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تعزز شرعية ونزاهة مبادرات نزع السلاح والتسريح وتسهل عملية إعادة الإدماج؛

04- متى تزامنت عمليات DDR من جهة وتدابير العدالة الانتقالية من جهة أخرى، وجب التنسيق بينهما على نحو مترابط وبناء بما يضمن عدم عرقلة كل منهما لأهداف الأخرى، خاصة في حفظ الاستقرار وتعزيز المحاسبة والبحث عن الحقيقة والمصالحة وتحقيق سلام عادل ومستدام[32]، بما يثبت وجوب تنسيق مبادرات DDR مع عمليات العدالة الانتقالية وآلياتها والاعتراف بقدرتهما على تعزيز إحداهما للأخرى وبأنها لا تتنافيان مع بعضها البعض[33]، كما سيتم توضيح أطره العامة وكيفياته ومداه في الجدول رقم 02 أدناه:

جدول رقم 02: العلاقة بين برامج DDR وباقي آليات العدالة الانتقالية

تدابير العدالة الانتقالية	أوجه العلاقة بين DDR وTJ
اتفاقات السلام	- تتيح اتفاقات السلام فرصة مهمة لإنشاء إطار يربط بين DDR وTJ؛ - يجب ألا تتضمن إقرار تدابير عفو عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإن كان منح العفو الذي يستهدف الجرائم السياسية قد يكون حافزا على التسريح، مع السماح بمقاضاة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات وفاء بالالتزامات الدولية؛ - تشجيع أطراف النزاع على الاعتراف في اتفاقات السلام بالأضرار التي لحقت بالنساء والأطفال.
التحقيقات والملاحقات الجنائية والعفو	- الاستعانة بمبادرات الملاحقة القضائية للتمييز بين مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وبين المقاتلين السابقين، على اعتبار أن الاعتقاد السائد كون برامج DDR تعيد إدماج المقاتلين السابقين دون اعتبار لما يحتمل أنهم ارتكبوه من جرائم؛ - يمكن أن تكون للتحقيقات والملاحقات الجنائية صلات وثيقة ببرامج DDR، من حيث أن المعلومات التي تجمع عن طريق هذه العمليات مثل: مواقع جماعات مسلحة معينة وتشكيلتها وهياكلها وتسلسلها الهرمي ونوع الأنشطة التي تقوم بها أو الخصائص الديمغرافية للمقاتلين داخل جماعات معينة أو تسليحهم ... وغيرها، من شأنها أن تفيد إثبات المسؤوليات عن طريق المقاضاة؛ - من شأن برامج العفو المصممة بعناية أن تسهل إنفاذ برامج DDR في حد ذاتها، على أن هذه البرامج ينبغي ألا يسمح لها مطلقا بالعفو عن أعمال الإبادة

	الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فلا يجوز للدول تقنين تدابير عفو تتنافى مع المبادئ القانونية المحددة حتى ولو كان هدفها تشجيع نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم؛ - لا يمكن تضمين اتفاقات السلام أحكام عفو عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، من حيث أن هذه الاتفاقات ينبغي أن تسعى لتوافق برامج DDR مع المعايير الدولية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
عمليات البحث عن الحقيقة	- يمكن لعمليات البحث عن الحقيقة أن تعزز ببرامج DDR وتيسر إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمعات المتضررة من النزاع عن طريق: المساعدة في عملية المصالحة والإسهام في الاستقرار، منحهم فرصة الكشف عن تجاربهم والإفصاح عن خبراتهم في النزاع والاعتذار من الضحايا، تبادل المعلومات بما يسهم في إثبات الحقيقة فيما يتصل بقيادات الجماعات المسلحة والأسلحة المستخدمة وأماكن اختفاء الأسرى أو جثث المفقودين.
جبر الضرر	- برامج DDR التي تقدم فوائد للمقاتلين السابقين وبرامج جبر الضحايا توضع بوجه عام منفصلة عن بعضها البعض، على أن الالتزام المالي المطلوب في حالة برامج DDR أكبر بكثير، لأنه تقدم المساعدة على إعادة الإدماج إلى المقاتلين المسرحين من أجل المساعدة على إعادة توطينهم مدنيا، بالإضافة إلى مساعدات مادية في شكل غذاء وكساء ومأوى وإرشاد وتدريب على المهارات؛ - وضع برامج DDR بالاقتران مع برامج جبر الضرر لمكافحة ما هو متصور من عدم المساواة في المعاملة لدى المقاتلين السابقين والضحايا؛ - في حال عدم توافر الشروط اللازمة لوضع برنامج جبر الضرر، ينبغي منح الضحايا فوائد في إطار علاوات كمساعدة للضحايا، على أن برامج DDR تعتمد أكثر فأكثر على نهج مجتمعية لإعادة إدماج تشمل مساعدة الأفراد الضعفاء في المجتمع من غير المقاتلين السابقين؛ - من الضروري تنسيق الالتزامات المالية تجاه المقاتلين السابقين والفوائد الممنوحة للضحايا من أجل ضمان توافر الأموال اللازمة لصالح الضحايا والمقاتلين السابقين في وقت واحد؛ - يمكن لبرامج جبر الضرر أن تساعد على إخماد مشاعر السخط التي قد يكنها الضحايا والمجتمعات الانتقالية تجاه المقاتلين السابقين.
	- تسهم برامج DDR في إنهاء العنف وإرساء الاستقرار، وغالبا ما تكون إحدى أولى المبادرات الأمنية في مجتمع ما بعد النزاع، بما يضمن وضع أسس للإصلاح المؤسسي طويل المدى؛

ضمان *عدم التكرار*	- لا يمكن لبرامج DDR وحدها بناء السلام أو ضمان كفالة الأمن والاستقرار في المدى الطويل إلا إذا نفذت في سياق تحول سياسي واجتماعي واقتصادي ومؤسسي أكبر؛ - ترتبط برامج DDR ارتباطا وثيقا بإصلاح قطاع الأمن الذي قد يفضي إلى إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الوطنية أو في مؤسسات أمنية أخرى؛ - ضرورة التنسيق بين عمليات DDR وبرامج إصلاح قطاع الأمن فيما يتعلق بعمليات واستراتيجيات التدقيق من أجل ضمان استبعاد المقاتلين السابقين الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، أو الذين يخضعون لتهم أو تحقيقات قضائية أو ادعاءات ذات مصداقية بارتكابهم لها من الادماج في القطاعات الأمنية.
التعامل مع الفئات الأكثر تضررا من النزاعات (النساء والأطفال)	• *النساء المرتبطات بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة:* - عادة ما تواجه النساء اللاتي ارتبطن بقوات وجماعات مسلحة ويرغبن في العودة إلى الحياة المدنية في سياق فترة ما بعد النزاع، عددا من الحواجز الاجتماعية والوصم والاستبعاد أكثر مما قد يواجه الرجال، لذلك يترتب على كل من عمليات العدالة الانتقالية وبرامج DDR التزام بتكييف عملها من أجل مراعاة الفوارق بين الجنسين، على أن تسعى لضمان إمكانية مشاركة المرأة في هذه العمليات. - كثيرا ما تقع هؤلاء النسوة ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما العنف الجنسي، لذلك ينبغي لعمليات العدالة الانتقالية أن تسعى إلى منع تكرار وقوع النساء ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. • *الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة:* - يمثل الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة فئة خاصة من فئات الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي، إذ ينبغي إخلاء سبيل هؤلاء الأطفال وإعادة إدماجهم في الأسر والمجتمعات في كل الأوقات، حتى قبل أن تنفذ رسميا عملية DDR. - يتم حماية الطفل في سياق النزاعات المسلحة من خلال المعايير الدولية التالية: * اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف لعام 1949، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية

	الدولية، اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، اتفاقية عام 1951 المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967. * القرارات 1261 (1999) و1314 (2000) و1379 (2001) و1460 (2003) و1539 (2004) و1612 (2005) الصادرة عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. - قد تساعد مقاضاة القادة الذين جندوا أطفالا أو ألحقوهم بقوات وجماعات مسلحة أو استخدموهم على إعادة إدماج الأطفال، بالتشديد على ضرورة اعتبارهم ضحايا في المقام الأول لا جناة. - تتيح الإفادات التي يدلي بها الأطفال خلال عمليات البحث عن الحقيقة الفرصة لمشاركتهم في عملية المصالحة في فترة ما بعد النزاع، وتحسين فهم تأثير الحرب عليهم وتيسير إعادة إدماجهم ومنع وقوعهم ضحايا لانتهاكات أخرى في المستقبل.

المصدر: إعداد الباحثة[34].

كما يتم معالجة برامج DDR من خلال أطر قانونية وسياسية تطبق على الصعيد الوطني بهدف إعادة إدماج أفراد الفئات المسلحة التي كانت طرفا في النزاع داخل المجتمع والدولة، بعيدا عن صفتهم كمقاتلين سابقين، وذلك بما تمتلكه هذه القوات من خبرة فنية تتطلبها هذه العملية، وبإعادة تنظيم القوات المسلحة الوطنية وقوات الأمن الوطني بشكل يتناسب مع المرحلة الجديدة التي يكون المجتمع بصدد الاقبال عليها[35].

خاتمة:

يعد الإصلاح المؤسسي أحد المراحل المهمة التي يتوجب على دول ما بعد النزاع إنفاذها، في سياق العدالة الانتقالية، من أجل ضمان الانتقال والتحول الديمقراطي الآمن والسليم فيها، والتي من أهم مقتضياتها، تصميم وتطبيق برامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين؛ وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، بما يساهم في استقرار الدولة ودعم ثقة المواطنين فيها.

وبتتبع المسار العام لهذه الدراسة البحثية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تستهدف برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجملها إلى احتواء مخلفات مرحلة ما بعد النزاع، والتي تعاني وتمر بها المجتمعات الانتقالية والدول، من حيث أن استمرار حيازة الأشخاص للسلاح في ظل تجنيدهم في تنظيمات مسلحة غير نظامية، بعد انتهاء النزاع، يشكل خطرا شديدا على الاستقرار الداخلي وعلى سلاسة وسلامة الانتقال فيها.

- يثبت أن تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما يتناسب مع البيئة السياسية والاجماعية والاقتصادية والأمنية لكل دولة خارجة من النزاع على حدة، بما يسهل معها التسريع في عملية الانتقال والتوصل إعادة بناء السلام فيها.

- غالبا ما تتسم عمليات إنفاذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الدول التي مزقتها الحروب والنزاعات؛ بالتعقيد وطول آجال تنفيذها، خاصة وأن هذه الدول عادة ما تفتقر إلى البنى التحتية القانونية والاقتصادية والأمنية واللوجستية والسياسية والتقنية التي تتطلبها برامج DDR، والتي إن لم تنفذ بالشكل الصحيح، تعرض هذه الدول لمزيد من مخاطر الانقسام والتشتت مستقبلا.

وعلى أساس ما تم التوصل إليه أعلاه من نتائج بحثية، يمكن صياغة عدد من التوصيات والاقتراحات التالية:

- ينبغي على المجتمع الدولي، دولا ومنظمات دولية حكومية غير حكومية، منح الدعم الضروري والملائم للدول الخارجة من النزاعات، من أجل تصميم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج المتناسبة، وإنفاذها لاحقا، خاصة وأنها في الغالب ما تكون بيئات تفتقر وبشدة للاستقرار والثبات اللازم.

- ضرورة التأكيد على أن تركز دول ما بعد النزاع بشكل مباشر وفعال، لدى تصميمها وإنفاذها لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على الفئات الأكثر تضررا من النزاع، خاصة منهم المقاتلون الأطفال الذين تم تجنيدهم بشكل غير قانوني في الجيوش، والاسراع إلى نزع السلاح منهم وتسريحهم منها، وإعادة إدماجهم بشكل صحي في المجتمع الانتقالي من أجل ضمان مستقبلهم هم وعائلاتهم.

<u>الهوامش والمراجع:</u>

[1] الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، *"نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج"*، عن موقع: {http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/ddr.shtml}، تاريخ التنزيل: 2016/10/10، 18:00.

[2] دون اسم كاتب، *"نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"*، عن موقع: {http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf}، تاريخ التنزيل: 2018/01/18، 05:30، ص 01.

[3] ياسر محمد سليمان: *العدوان لدى المقاتلين العائدين من مناطق العمليات بجنوب السودان فاعلية برنامج إرشادي نفسي مقترح لخفض درجة العدوان*، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، علم النفس، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، ماي 2010، ص 92.

[4] إيريك سوتاس: *العدالة الانتقالية والعقوبات*، المجلة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، 2008، ص 85.

[5] دون اسم كاتب، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المرجع السابق، ص 01.

[6] إيفان كونوار: *نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج*، دورة تدريبية، تحرير: هارفي جيه لانغهولتز، مجموعة عمل عبر الوكالات حول نزع السلاح، التسريح وإعادة الدمج، وليامزبيرغ (الو م أ) : معهد تدريب عمليات السلام، 2008، ص 07.

الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المرجع السابق.

[7] دون اسم كاتب، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المرجع نفسه، ص 02.

[8] ياسر محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص 98.

[9] إيفان كونوار، المرجع السابق، ص 07.

الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المرجع نفسه.

[10] دون اسم كاتب، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المرجع نفسه، ص 02.

[11] ياسر محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص 101.

[12] إيفان كونوار، المرجع السابق، ص 07.

الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المرجع السابق.

[13] إيفان كونوار، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المرجع نفسه.

[14] ياسر محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص ص 91 و103 و104.

[15] المرجع نفسه، ص 95.

[16] دون اسم كاتب، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المرجع السابق، ص 02.

[17] صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة (UNICEF): *مبادئ باريس- قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة*، باريس، فيفري 2007، ص 10.

[18] باستيك ميغان وطوبي ويتمان، دليل المرأة إلى إصلاح القطاع الأمني، واشنطن: معهد الأمن الشامل ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، 2013، ص 38.

[19] إيفان كونوار، المرجع السابق، ص ص 11-13. ياسر محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص 94.

[20] إيفان كونوار، المرجع نفسه، ص 15 و16. ياسر محمد سليمان محمد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[21] إيفان كونوار، المرجع نفسه، ص 17. ياسر محمد سليمان محمد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[22] إيفان كونوار، المرجع نفسه، ص 18. ياسر محمد سليمان محمد، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[23] دون اسم كاتب، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المرجع السابق، ص 02.

[24] الأمم المتحدة، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، المرجع السابق.

[25] إيفان كونوار، المرجع السابق، ص ص 05 و06.

[26] المرجع نفسه، ص 11.

[27] دون اسم كاتب، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المرجع السابق، ص ص 03 و05.

[28] ياسر محمد سليمان محمد، المرجع السابق، ص 93.

[29] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[30] إيفان كونوار، المرجع السابق، ص 12.

ياسر محمد سليمان محمد، المرجع نفسه، ص 94.

[31] ياسر محمد سليمان محمد، المرجع نفسه، ص ص 98 و99.

[32] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *تقرير بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية*، رقم الوثيقة: (A/HRC/18/23)، جوان 2006 الفقرات 56 و57 و58، ص 20.

[33] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: *"نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية: مذكرة توجيهية"*، رقم الوثيقة: (12-38576)، مارس 2010، ص 16.

[34] تم إعداد الجدول من طرف الباحثة، بناء على المعطيات والمعلومات الموجودة في المراجع التالية تفصيلا:

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، المرجع السابق، الفقرات 59-75، ص ص 20-25.

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نهج الأمم المتحدة في شأن العدالة الانتقالية، المرجع السابق، ص 16 و17.

صندوق الأمم المتحدة الدولي لرعاية الطفولة، مبادئ باريس، المرجع السابق، ص ص 21 و22.

[35] جمال منصر: *بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات*، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة العدد 13، جوان 2015، ص 382.